تحليل اقتصادى لاسهام الزراعة المصرية فى التنمية الاقتصادية
فى الفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٠
٣ ـ الاسهام الموردى

دكتور عبد التواب اليمانى

قسم الاقتصاد الزراعى – جامعة طنطا

تمهيد

تسهم الزراعة مساهمة فعالة فى التنمية الاقتصادية القومية فالزراعة بكونها أحد فروع النشاط الاقتصادى توثر وتتأثر بمدى تقدم النشاط الاقتصادى فى القطاعات الأخرى من الاقتصاد القومى . فعندما ينمو ناتج الزراعة فانها تقدم بذلك ما يسمى بالاسهام الناتجى فى التنمية الاقتصادية. وبالمثل عندما تتبادل الزراعة السلع والخدمات مع القطاعات الأخرى فانها تقدم مجالا آخراً للاسهام يطلق عليه الاسهام السوقى فى التنمية الاقتصادية .وعندما يساهم قطاع الزراعة ببعض موارده لاستخدامها فى القطاعات الأخرى فانه بذلك يقدم مجالا ثالثاً للاسهام فى التنمية الاقتصادية يطلق عليه عادة الاسهام الموردى . وقد تركز الاهتمام فى بحثين سابقين على قياس وتحليل كل من الاسهام الناتجى والسوقى للزراعة المصرية فى التنمية الاقتصادية فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠ . ويستهدف هذا البحث قياس وتحليل الاسهام الموردى للزراعة المصرية فى الفترة المذكورة . كما يستهدف أيضاً مقارنة الاسهام الموردى للزراعة المصرية فى الفترتين ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، ١٩٦١ – ١٩٧٠ وذلك بقصد معرفة التغير الذى يكون قد طرأ على هذا الاسهام نتيجة للتغيرات التى شهدتها الفترة الثانية فى كل من المنوالين التوزيعى

والوظيفى فى البنيان الاقتصادى المصرى . يضاف إلى ذلك أن الفترة الثانية اتسمت بالتركيز المستمر على تبنى السياسة التى تفضل التثمير الصناعى عن نظيره الزراعى ، ويعتقد أن لهذه التغيرات أهمية كبيرة فى تحديد حجم الاسهام الموردى للزراعة المصرية خلال تلك الفترة .

ويتأتى الاسهام الموردى لقطاع الزراعة بوجه عام من خلال تحويل الأرض الزراعية وانتقال موارد العمل ورأس المال لاستخدامها فى القطاعات الأخرى من الاقتصاد القومى ، وينتقل رأس المال من قطاع الزراعة فى صورة ضرائب زراعية بأنواعها المختلفة ومدخرات زراعية تأتى طوعاً من سكان الريف لتستخدم فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يسهم قطاع الزراعة أيضاً فى التنمية الاقتصادية من خلال انتقال العمل الزراعى واستخدام خدماته فى القطاعات غير الزراعية . فضلا عن ذلك فان انتقال العمل الزراعى يعنى بلا شك اسهام رأسمالى من جانب القطاع الزراعى إذا أخذ فى الاعتبار أن كل عامل ينتقل من قطاع الزراعة ينتقل معه رأس مال بشرى يتمثل فى الانفاق على تعليمه وتدريبه وعلى الخدمات الصحية والاجتماعية التى حصل عليها اثناء عمله فى الزراعة .

الاسهام الموردى الرأسمالى للزراعة المصرية

تمهيد

تتطلب التنمية الاقتصادية توفير قدر كبير من رأس المال لاستخدامه فى أغراض الاستثمار المباشر وفى تهيئة قاعدة عريضة لرأس المال الاجتماعى فتوفير رأس المال اللازم لأغراض الاستثمار المباشر يهيء بلا شك فرصاً جديدة للعمالة ويساعد بذلك على عملية التحول الاقتصادى من خلال انتقال العمل من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى . كما أن تهيئة قاعدة عريضة لرأس المال الاجتماعى سيخلق مناخاً مناسباً للاستثمار المباشر فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى .

ويعتمد تمويل التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة فى مراحلها الأولى

على قطاع الزراعة حيث يسهم هذا القطاع فى تكوين رأس المال ويتخذ هذا الإسهام أربعة وسائل هى .

١ ــ الضرائب الزراعية بأنواعها المختلفة حيث تتولى الحكومة توجيه حصيلة هذه الضرائب إلى تمويل برامج التنمية فى القطاعات المختلفة .

٢ ــ التوسع فى الانتاج والانتاجية الزراعية وبالقدر الذى يكفى لتحقيق انخفاض نسبى فى الأسعار الزراعية أو على الأقل استقرار هذه الأسعار مما يوفر شروطاً أفضل للمبادلة لصالح القطاعات غير الزراعية ومناخاً ملائماً لتكوين رأس المال فى تلك القطاعات .

٣ ــ تكوين رأس المال مباشرة فى قطاع الزراعة مما يقلل الاعتماد على القطاعات غير الزراعية فى توفير رأس المال اللازم للتنمية الزراعية .

٤ ــ قيام سكان الريف بتحويل مدخراتهم واستثمارها مباشرة فى القطاعات غير الزراعية .

الضرائب الزراعية ودورها فى تمويل الاستثمارات القومية

تمثل الضرائب الزراعية بأنواعها المختلفة (ضرائب الأطيان الزراعية والضرائب غير المباشرة والرسوم والغرامات التى يتم تحصيلها من السكان الزراعيين) أحد مصادر تمويل الانفاق العام . وقد يتعذر قياس اسهام الزراعة المصرية فى تمويل الانفاق العام من خلال الضرائب الزراعية نتيجة لعدم توافر البيانات الكافية عن حصيلة هذه الضرائب فى الفترة موضع البحث من جهة ولصعوبة تخصيص المنافع التى تعود على سكان القطاعين الزراعى وغير الزراعى من جراء انفاق الحكومة لحصيلة الضرائب الزراعية من جهة أخرى . الا أنه تكفى الاشارة هنا إلى بعض المؤشرات التى يمكن الاستدلال بها على ذلك، ومن بين هذه المؤشرات مقدار الضرائب المباشرة التى يتحملها سكان القطاع الزراعى وأهميتها النسبية فى ميزانية الدولة وفى

تمويل الاستثمارات القومية الاجمالية . وبالرغم من صعوبة الحصول على بيانات الضرائب الزراعية المباشرة فى الفترة موضع البحث الا أنه قد يستدل من البيانات المتاحة عن ضريبة الأطيان الزراعية والضريبة الاضافية فى عام ١٩٦١ على الأهمية النسبية للضرائب الزراعية فى تمويل التنمية الاقتصادية . فقد قدرت ايرادات الحكومة المصرية من أموال الأطيان الزراعية الضريبة الاضافية فى عام ١٩٦١ بحوالى ١٢,٤ مليون جنيه أى ما يعادل نحو ٣,٤٪ من اجمالى ايرادات الحكومة فى نفس العام والبالغ قدرها حوالى ٣٧١ مليون جنيه ، أو ما يعادل نحو ٥,٥٪ من اجمالى الاستثمار القومى فى نفس العام والبالغ قدره حوالى ٢٢٥,٦ مليون جنيه(١) . ويتضح من ذلك انخفاض الأهمية النسبية لضريبة الأطيان الزراعية فى ميزانية الحكومة وفى تمويل الاستثمارات القومية كما يتوقع أيضاً أن اسهام الزراعة المصرية فى تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الضرائب الزراعية قد تضاءل تدريجياً فى السنوات الأخيرة وسيستمر فى هذا الاتجاه بتطور مراحل التنمية فى السنوات القادمة . ويعزى عدم التركيز على الضرائب الزراعية كمصدر لتمويل برامج التنمية إلى اتجاه الدولة فى السنوات القليلة الماضية إلى تخفيف اعباء المعيشة عن السكان الزراعيين بوجه عام وعن صغار الملاك على وجه الخصوص . علاوة على ذلك فهناك بعض المشاكل المتعلقة بالنظام الضريبى القائم والتى تؤثر بالطبع فى اسهام الزراعة المصرية فى تمويل التنمية عن طريق الضرائب الزراعية . فبالنسبة لضريبة الأطيان الزراعية مثلا لم يتم ربطها على أساس علاقة عادلة بين الضريبة وجودة الأرض كما لا توجد سجلات دقيقة لملكية الأراضى الزراعية مما يؤثر بالتالى فى ادارة وتنظيم تحصيل

---

(١) بيانات أموال الاطيان والضريبة الاضافية وايرادات الحكومة مستقاه من :
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة – ١٩٦٥ .

وبيانات الاستثمار القومى الاجمالى مستقاه من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء – السكان والتنمية الاقتصادية – القاهرة ١٩٧٥ – مرجع رقم ٨٠٩٩/١١/٧٥ – ص ٢٢٥ .

هذه الضريبة وفى حصيلتها السنوية . وبالمثل يتوقع انخفاض الأهمية النسبية لحصيلة الضرائب الزراعية غير المباشرة (ضريبة الصادرات الزراعية وضريبة البيع المفروضة على السلع الزراعية المستهلكة محلياً) وبعزى ذلك للعديد من المشاكل التى تعترض ادارة هذه الضريبة من ناحية وضعف النشاط التجارى فى قطاع الزراعة من ناحية أخرى. يضاف إلى ذلك تعذر فرض ضريبة الدخول الزراعية تحت ظروف الزراعة المصرية بسبب عدم وجود مقاييس دقيقة لهذه الدخول وبسبب المشاكل الخاصة بحفظ السجلات ومسك السجلات المزرعية والتى تنشأ عادة عن التغير المستمر فى الانتاج الزراعى واختلاف انماط استهلاك رأس المال المزرعى ، علاوة على ذلك فان بيع السلع الزراعية بكميات قليلة وتبادلها بين العديد من المشترين والبائعين واستهلاك السكان الزراعيين للجزء الأكبر من ناتجهم كل ذلك يجعل النظام المحاسبى فى الزراعة أمراً معقداً للغاية كما يزيد من نفقات تحصيل ضريبة الدخول الزراعية وربما لمستوى يفوق حصيلة هذه الضريبة .

المدخرات الزراعية ودورها فى تمويل الاستثمارات القومية

يتجه بعض الزراع طواعيه إلى استثمار مدخراتهم فى أنشطة اقتصادية غير زراعية مما قد يمثل مجالا آخر بديلا لاسهام الزراعة فى تمويل التنمية الاقتصادية . ويخضع هذا السلوك الادخارى التثميرى للسكان الزراعيين لبعض القوى الاقتصادية المتمثله فى مستوى الدخول الزراعية ونمط توزيع الدخل وميل الزراع للادخار وتوافر فرص الاستثمار خارج قطاع الزراعة كذلك عوائد الاستثمار فى القطاعات غير الزراعية .

ويمكن بوجه عام معرفة حجم واتجاه تدفق المدخرات القومية بين القطاعات المختلفة وذلك بمقارنة الادخارات الزراعية بالاستثمارات الزراعية فى الفترة موضع البحث . فبفرض عدم اكتناز السكان الزراعيين لمدخراتهم يمكن القول بأن هناك تدفقاً صافياً لرأس المال من قطاع الزراعة إلى القطاعات

غير الزراعية إذا تبين ان قيمة المدخرات الزراعية فى فترة زمنية معينة تفوق الاستثمارات الزراعية فى نفس الفترة . بينما يحدث عكس ذلك عندما تعجز المدخرات عن تمويل الاستثمار فى قطاع الزراعة . ففى الحالة الأخيرة اما أن تتدفق المدخرات غير الزراعية أو يستعان برأس المال الأجنبى فى تمويل برامج التنمية الزراعية .

ولاظهار حجم واتجاه صافى تدفق رأس المال بين قطاعات البنيان الاقتصادى القومى فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ يتعين اذن تقدير الادخارات والاستثمارات السنوية فى القطاع الزراعى فى تلك الفترة . وتستند تقديرات الادخارات الزراعية كما يتضح فيما بعد إلى بيانات سنوية عن الادخارات القومية والدخول الفردية فى القطاعين فى الفترة موضع البحث . ولكن نظراً لعدم توافر هذه البيانات الا فى بعض سنوات الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ سيتركز الاهتمام على تقدير حجم واتجاه صافى التدفق السنوى لرأس المال بين القطاعين فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠ حيث تتوافر بيانات سنوية عن الادخرات القومية وتوزيع السكان والناتج المحلى الاجمالى بين القطاعين . يضاف إلى ذلك أن تلك الفترة قد شهدت — كما قيل قبلا — تغيرات ملحوظة فى البنيان الاقتصادى القومى ، ويعتقد أن لهذه التغيرات تأثير كبير فى تكوين رأس المال وفى تدفق رأس المال بين القطاعين خلال تلك الفترة .

الادخارات الزراعية : **نظرا** لعدم توافر بيانات الادخارات الزراعية فإنه يمكن تقديرها من البيانات المتاحة عن الادخارات القومية بالاستناد إلى فروض معينة تتعلق بتوزيع هذه الادخارات بين القطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية. ويتوقف نصيب أى قطاع اقتصادى من الادخار القومى على ثلاث عوامل هى :

١ — نصيب القطاع من الدخل القومى :

٢ — ميل سكان القطاع للادخار بالمقارنة بنظيره فى القطاعات الأخرى

٣ — نسبة دخل الفرد فى هذا القطاع إلى نظيرة فى القطاعات الأخرى.

وبناء على ذلك قدرت الادخارات الزراعية السنوية من بيانات الادخارات القومية فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ استناداً إلى فرض مؤداه أن توزيع الادخارات القومية بين القطاعين (الزراعى وغير الزراعى) يجىء متناسباً مع نصيبهما من الدخل القومى ومع نسبة الدخول الفردية فيهما (٢) . ويبين الجدول (١) الأهمية النسبية للدخل الزراعى وللدخول غير الزراعية فى الدخل المحلى الاجمالى، ونسب الدخول الفردية فى القطاعين الزراعى وغير الزراعى فى الفترة ١٩٦٠–١٩٧٠ . كما بين الجدول (٢) تقديرات الادخارات الزراعية والادخارات غير الزراعية وأهميتهما النسبية فى الدخل المحلى الاجمالى. ويتبين من نفس الجدول أن الادخارات الزراعية فى سنة ١٩٦٠ تبلغ نحو ٢٤,٣ مليون جنيه أى ما يعادل ٦,٣٪ من الدخل الزراعى أو ١,٩٪ من الدخل المحلى الاجمالى فى سنة ١٩٦٠ وازدادت قيمة المدخرات الزراعية المقدرة فى سنة ١٩٦٥ إلى نحو ٣٨,٥ مليون جنيه أى ما يعادل ٦,٧٪ من الدخل المحلى الاجمالى فى سنة ١٩٦٥ وإلى نحو ٥٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٠ أو ما يعادل ٧,٤٪ من الدخل الزراعى أو ٢,٢٪ من الدخل المحلى الاجمالى فى سنة ١٩٧٠ . ويتبين من الجدول (٣) أن متوسط الادخارات الزراعية السنوية فى الفترة ١٩٦١ – ١٩٧٠ (وهى الفترة التى نفذت فيها الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والخطط السنوية الخمس

---

(٢) أى أن خ ز × ن ز + خ ز × س × ن غ = خ. حيث خ ز = نسبة الادخارات الزراعية إلى الدخل الزراعى ، ن ز = نسبة الدخل الفرد الزراعى الى الدخل القومى ، ن غ = نسبة الدخل غير الزراعى إلى الدخل القومى ، س = نسبة دخل الفرد فى القطاع غير الزراعى إلى نظيره فى قطاع الزراعة ، خ = نسبة الادخارات الكلية إلى الدخل القومى .

– وباستخدام المعادلة السابقة فى تقدير المدخرات الزراعية من بيانات المدخرات الكلية فى عام ١٩٦٠ مثلا نجد أن ٣١٥ر. خ + ٢ر٧٦ × ٦٨٥ر. خ = ١٣ر٧ . حيث قدرت المدخرات الزراعية فى عام ١٩٦٠ بنحو ٢٤ر٣ مليون جنيه أى مايعادل حوالى ٦ر٣٪ من الدخل الزراعى أو ١ر٩٪ من الدخل المحلى الاجمالى فى عام ١٩٦٠ . وبالمثل قدرت المدخرات غير الزراعية بحوالى ١٥١ر٦ مليون جنيه أى ما يعادل ١٧و٤٪ من الدخل غير الزراعى أو ١١٪ من الدخل المحلى الاجمالى فى عام ١٩٦٠ .

التالية) قد قدر بحوالى ٣٣,٧ مليون جنيه بينما يبلغ نظيره فى سنة ١٩٦٠ (وهى السنة السابقة للخطة الخمسية الأولى) حوالى ٣ر٢٤ مليون جنيه .

الاستثمارات الزراعيه : بلغ مجموع الاستثمارات الزراعية فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠ نحو ٧١١ مليون جنيه أى بمتوسط سنوى يبلغ حوالى ٧١ مليون جنيه (جدول ٣) . وبمقارنة ذلك بمجموع المدخرات الزراعية والذى قدر فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠ بنحو ٣٣٧ مليون جنيه يمكن القول بأن المدخرات قد عجزت عن تمويل الاستثمار فى قطاع الزراعة وأن مجموع هذا العجز يبلغ نحو ٣٤٧ مليون جنيه فى تلك الفترة . وبمقارنة مقدار عجز الادخار عن الاستثمار فى قطاع الزراعة فى ١٩٦٠ والذى قدر بنحو ٥ مليون جنيه بمتوسط العجز السنوى فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠ والذى قدر بحوالى ٣٧ مليون جنيه يتبين ازدياد اعتماد الزراعة على المدخرات غير الزراعية (أو على رأس المال الأجنبى) فى تمويل برامج التنمية فيها خلال تلك الفترة . ويرجع ذلك بالطبع إلى ضيق الطاقة الادخارية لقطاع الزراعة بالمقارنة بحجم الاستثمارات الزراعية التى نفذت خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية وفى الخطط السنوية الخمس التالية لها .

الاسهام الموردى البشرى للزراعه المصرية

تمهيد : قامت الزراعة المصرية خلال السنوات الماضية بتوفير اعداد امتزايدة من أفراد قوة العمل بها للصناعات الأخرى . كما ساهم تحول جزء كبير من قوة العمل الزراعية إلى قوة عمل صناعية مساهمة فعالة فى تدعيم وتنمية الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية . وبعبارة أخرى فان نسبة كبيرة من قوة العمل غير الزراعية قد نشأت أصلا وتلقت تعليمها الأساسى فى قطاع الزراعة ومن حصيلة الضرائب الزراعية ثم هاجرت للمدن للحصول على تعليم أو تدريب أعلى أو للالتحاق بالعمل فى مختلف الصناعات الأخرى . فضلا عن ذلك فان انتقال وهجرة العمال الزراعيين من الريف تعنى اضافة

رأسمالية كبيرة للقطاعات غير الزراعية إذا اعتبر أن كل فرد ينتقل من الزراعة ينقل معه استثمارا بشرياً يتمثل فيما انفق على تعليمه وتدريبه وكذا على الخدمات الصحية والاجتماعية التى حصل عليها أثناء اشتغاله بالزراعة . ويتركز الاهتمام هنا حول تقدير ذلك الجزء من قوة العمل الزراعية الذى انضم إلى قوة العمل الصناعية وأهمية ذلك فى تدعيم الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ . ولمعرفة التغير الذى يكون قد طرأ على اسهام الزراعة المصرية من خلال انتقال العمل للقطاعات غير الزراعية فى تلك الفترة سيحتسب حجم قوة العمل الزراعية التى انتقلت خلال الفترتين ١٩٤٧ — ١٩٦٠ ، ١٩٦١ — ١٩٧٠ ، باعتبار أن الفترة الثانية قد شهدت تغيرات واسعة النطاق فى البنيان الاقتصادى القومى ويعتقد أن لهذه التغيرات تأثير كبير على الحركة السكانية وعلى هيكل الاستخدام فى مصر .

صافى الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر : لاظهار أهمية الزراعة كمصدر لقوة العمل فى القطاعات غير الزراعية خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٧٠ يتطلب الأمر احتساب عدد العمال الزراعيين الذين انتقلوا من قطاع الزراعة وانضموا لقوة العمل غير الزراعية خلال تلك الفترة . غير أن البيانات المتاحة عن توزيع قوة العمل حسب ميادين النشاط الاقتصادى الرئيسية هى فى الواقع غير كافية لتقدير ذلك الجزء من قوة العمل الزراعية الذى انتقل للقطاعات غير الزراعية ، إذ لا يستدل من هذه البيانات على مصادر التغير فى قوة العمل فى القطاعات الفردية غير الزراعية خلال الفترة موضع البحث . ولذلك سنحاول تقدير صافى الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر باعتبار أن مناطق الحضر هى المركز الرئيسى لمعظم الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية وأن الأفراد الذين يهاجرون للمدينة سينضمون ان آجلا أو عاجلا لقوة العمل فى تلك الأنشطة . ويعنى ذلك اعتبار صافى الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر كمؤشر يستدل منه عن حجم قوة العمل الذى ساهمت

به الزراعة فى تنمية وتدعيم الأنشطة الاقتصادية الأخرى فى الفترة موضع البحث .

ونظراً لعدم توافر بيانات للهجرة الداخلية من التعدادات السابقة فقد قدر حجم الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر فى الفترة ١٩٤٧ — ١٩٧٠ بالاستعانة ببيانات تعداد السكان فى أعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ وكذا احصاءات المواليد والوفيات خلال الفترة بين التعدادات الثلاث وذلك باستخدام المعادلة التالية .

$$س_{٢} - س_{١} = م - و \pm هـ$$

حيث $س_{٢}$ = تعداد سكان الريف اللاحق ، $س_{١}$ — تعداد سكان الريف السابق .

م — جملة المواليد أحياء خلال الفترة بين التعدادين .

و — جملة الوفيات خلال الفترة بين التعدادين .

هـ — صافى الهجرة من الريف إلى الحضر .

وقد استخدمت المعادلة السابقة فى تقدير حجم الهجرة الريفية خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٦٠ باحتساب الفرق بين عدد سكان الريف الفعلى من واقع بيانات تعداد ١٩٥٠ وبين تقدير عدد سكان الريف على أساس معدلات البقاء . وهذا التقدير يمثل العدد الذى يصل اليه سكان الريف فى عام ١٩٦٠ على فرض عدم انتقال أى فرد إلى المناطق الحضرية وعدم دخول أى فرد إلى الريف من خارجه خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٦٠ . وعلى ذلك فان نمو سكان الريف ينشأ عن التكاثر الطبيعى بين الأفراد الذين يشملهم العدد فى بداية الفترة (جدول ٤) ويبين الجدول (٥) تقديرات صافى الهجرة الريفية فى الفترتين ١٩٤٧ — ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ — ١٩٧٠ .

وتجب الاشارة إلى أن تقدير الهجرة الريفية بالطريقة السابقة يتجاوز عن بعض الاعتبارات وهى :

١ ــ اختلاف درجة الدقة بين تعداد سكان الريف وفقاً للتعداد العام للسكان لعام ١٩٤٧ وتعداد سكان الريف وفقاً للتعداد الزراعى لعام لسنة ١٩٦١ .

٢ ــ الاعتماد فى تقدير عدد السكان الريف على معدلات المواليد والوفيات رغم اختلاف أساس جمع البيانات فى كل .

٣ ــ قصور التسجيل فى المواليد والوفيات .

٤ ــ عامل الهجرة الخارجية .

ويتبين من جدول (٥) أن حجم الهجرة الريفية يقدر بحوالى ١,٩ مليون نسمة فى الفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٧٠ أى ما يقرب من ١٠٪ من عدد سكان الحضر أو نحو ٤٦٪من عدد العاملين فى القطاعات غير الزراعيةفى عام ١٩٧٠ فضلا عن ذلك فان انتقال العمال الزراعيين يعنى كما قيل قبلا اسهاماً من من جانب الزراعة برأس مال بشرى يتمثل فى الانفاق على الخدمات التعليمية والتدريب والخدمات الصحية والاجتماعية التى حصل عليها الأفراد الذين هاجروا من الريف فقد قدر متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام على تلك الخدمات فى الفترة ١٩٥٢ ــ ١٩٦٨ بنحو ٤,٥٩٥ جنيه (٣) . وبفرض أن متوسط سن الفرد الذى هاجر من الريف للحضر فى الفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٧٠ هو ١٥ سنة فيعنى ذلك أن كل فرد انتقل من الريف قد نقل معه استثماراً بشرياً يبلغ فى المتوسط نحو ٦٩ جنيهاً ، وأن الزراعة قد اسهمت

---

(٢) جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ــ السكان والتنمية فى جمهورية مصر العربية ــ القاهرة ١٩٧٥ ــ مرجع رقم ٩٩ ٨أأ ٠٧٥ ص ٣٥ .

برأس مال بشرى يبلغ فى مجموعة قرابة ١٣٠ مليون جنيه فى تدعيم وتنمية الأنشطة غير الزراعية فى الفترة ١٩٤٧ — ١٩٧٠ . وجدير بالذكر ان هذا التقدير يأخذ فى الاعتبار الانفاق العام فقط ويتجاوز عن الانفاق الخاص على خدمات التعليم والصحة والتدريب والخدمات الاجتماعية ويظهر من من الجدول (٥) أن المعدل السنوى للهجرة الريفية لم يكن منتظما خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٧٠ فبينما بلغ متوسط المعدل السنوى لهجرة الريفيين خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٦٠ نحو ٦٣ ألف نسمة ازداد هذا المعدل إلى الضعف تقريباً (١١٤ ألف نسمة) فى خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٥ . ويرجع ازدياد المعدل السنوى للهجرة الريفية فى الفترة الثانية إلى التنمية السريعة المضطردة فى قطاع الصناعة وقطاع الخدمات واجتذاب هذين القطاعين للكثير من سكان الريف حيث اتسمت الفترة الثانية بسرعة تكوين رأس المال والتركيز على الاستثمار فى القطاع الصناعى عن نظيره فى القطاع الزراعى وقد ترتب على ذلك ازدياد فرص الاستخدام غير الزراعى ووجود فوارق فى الأجور والانتاجية بين القطاعين وبدرجة كافية لتشجيع الهجرة الريفية وانتقال العمل من الزراعة إلى القطاع الصناعى . فبينما بلغت الاستثمارات غير الزراعية حوالى ١٤٢ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ (وهى السنة الأخيرة فى الفترة الأولى) ازداد المتوسط السنوى للاستثمارات غير الزراعية فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠ إلى نحو ٢٥٤,٩ مليون جنيه . كما بلغ مجموع الزيادات السنوية فى الاستثمارات غير الزراعية خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠ ما يقرب من ١٥٢ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ١٠٧ ٪من جملة الاستثمارات غير الزراعية فى عام ١٩٦٠ . فى حين بلغ مجموع الزيادات السنوية فى الاستثمارات الزراعية خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠ نحو ٣١,٨ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ١٠٧٪ من الاستثمارات الزراعية فى عام ١٩٦٠ (جدول ٣).

وقد ترتب على هذا النمو السريع فى تكوين رأس المال توسعا ملحوظا فى فرص الاستخدام فى القطاعات غير الزراعية مما أتاح الفرصة لانتقال

العمل من الزراعة فأثر بذلك على الهيكل الوظيفى فى الاقتصاد القومى خلال الفترة ١٩٦١ – ١٩٧٠ حيث ازداد عدد العاملين فى القطاعات غير الزراعية من حوالى ٢,٧ مليون عامل فى عام ١٩٦٠ أو ما يعادل نحو ٤٤٪ من قوة العمل الكلية فى نفس العام إلى حوالى ٤,٢ مليون عامل أو ما يعادل نحو ٥١٪ من قوة العمل الكلية فى عام ١٩٧٠ . كما بلغ مجموع الزيادات السنوية فى عدد العمال غير الزراعيين حوالى ١,٥ مليون عامل أو ما يعادل نحو ٥٣٪ من عدد العمال غير الزراعيين فى عام ١٩٦٠ – جدول (٦) . وفى قطاع الزراعة نجد أنه على الرغم من تناقص نسبة العمالة فيه الا أن حجم هذه العمالة قد استمر فى الزيادة السنوية خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ حيث انخفضت نسبة العمالة فى قطاع الزراعة من نحو ٥٦٪ من قوة العمل الكلية إلى حوالى ٥٠٪ فى عام ١٩٧٠ . كما بلغ مجموع الزيادات السنوية فى عدد العمال الزراعيين فى الفترة ١٩٦١ – ١٩٧٠ حوالى ٨٠٣ ألف عامل أى ما يعادل نحو ٢٥٪ من عدد العمال الزراعيين فى عام ١٩٦٠ – جدول (٦)

ويعنى ذلك أنه على الرغم من انخفاض نسبة العمالة فى قطاع الزراعة الا أن العدد المطلق للعاملين فيها قد استمر فى الزيادة خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ وربما يرجع ذلك إلى أن معدلات النمو فى القطاعات غير الزراعية لم تكن كافية لاستيعاب كل الزيادة فى عدد العمال الزراعيين . يضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة قوة العمل الزراعية فى بداية الفترة والزيادة المضطردة فى قوة العمل الكلية قد ضاعف من مشكلة الاستيعاب . فكلما ارتفعت نسبة قوة العمل الزراعية وازداد معدل النمو فى قوة العمل الكلية كلما احتاج الأمر لتنمية القطاعات غير الزراعية بمعدلات أكبر إذا أريد تحول الهيكل الوظيفى لصالح القطاعات غير الزراعية . ويتبين من ذلك أنه فى مرحلة النمو الراهنة للاقتصاد المصرى وحيث تبلغ قوة العمل الزراعية فيه ما يقرب من نصف العمالة الكلية ويبلغ معدل الزيادة السنوية فى قوة العمل الكلية ما يزيد قليلا عن ٣٪ (جدول ٦) لا يتوقع نمو القطاع غير الزراعى وبدرجة كافية لامتصاص الزيادة الكافية فى قوة العمل الزراعية

خلال السنوات القليلة القادمة . وعليه فانه يتوقع استمرار ازدياد حجم قوة العمل الزراعية لفترة زمنية معينة رغم تناقص نسبة العاملين فى قطاع الزراعة .

وإنه من الجدير بالذكر أن انتقال العمل من الزراعة له آثار هامة بعيدة المدى على تنمية الاقتصاد القومى بوجه عام وتنمية القطاع الزراعى بوجه خاص . ففى قطاع الزراعة يتوقع أن يؤدى استمرار انتقال العمل فى المدى الطويل إلى انخفاض عرض العمل الزراعى وارتفاع مستوى الأجور الزراعية إلى مستوى قد يفوق معدل الأجر التنظيمى (الحد الأدنى للاجر) . فضلا عن ذلك فانه تحت الظروف الفنية الراهنة والثبات النسبى للرقعة الأرضية الزراعية يتوقع تناقص الانتاجية الحدية للعمل الزراعى بزيادة المستخدم منه ، وأن الانتاجية الحدية للعمل الزراعى تحت الطروف الراهنة فى الزراعة المصرية قد وصلت بالفعل إلى مستوى منخفض قد يقل عن مستوى الكفاف. وفى هذه الظروف يصبح انتقال العمل الزراعى أمراً مرغوباً فيه ومن شأنه أن يخلق مناخاً مناسباً لنمو القطاع الزراعى نفسه كما يضاعف من اسهامه فى التنمية الاقتصادية القومية . فبانتقال العمل الزراعى فى ظل الظروف الراهنة ستزداد الانتاجية الحدية لموارد العمل المتاحة فى قطاع الزراعة وتزداد تبعاً لذلك مستويات الدخول الفردية الزراعية . يضاف إلى ذلك أن استمرار نزوح العمال الزراعيين بالقدر الذى يترتب عليه انخفاض عرض العمل وارتفاع الأجور الزراعية سيخلق بذلك ظروفاً مواتية لاحلال رأس المال محل العمل ولتطوير العملية الانتاجية الزراعية فنياً وزيادة ارتباطها بقوى السوق . وفضلا عن ذلك فان انتقال العمل من الزراعة سيزيد من اسهامها السوقى فى التنمية الاقتصادية نتيجة لزيادة فائض انتاجها عن استهلاك السكان الزراعيين . وهذا الفائض سيستخدم بدوره فى نشاط التثمير وفى اعالة العمال الراحلين للقطاع الصناعى

موجز ومآل

باستعراض ومناقشة النتائج والتقديرات المتحصل عليها فى هذا البحث نخلص بما يلى :

١ — ان ضريبة الأطيان الزراعية لا تمثل أهمية كبيرة سواء فى ايرادات الحكومة أوفى تمويل الاستثمارات القوميةحيث لم تتجاوزحصيلة هذ هالضرائب ٣,٥٪ من ايرادات الحكومة أو ٥,٥٪ من اجمالى الاستثمارات القومية فى عام ١٩٦٠ .

٢ — ان المدخرات الزراعية لم تكن كافية لتمويل الاستثمارات الزراعية خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠ حيث بلغ مجموع عجز المدخرات الزراعية عن الاستثمارات الزراعية فى تلك الفترة ما يقرب من ٣٧٤ مليون جنيه . ويعنى ذلك أن قطاع الزراعة قد استعان بالمدخرات غير الزراعية وبرأس المال الأجنبى فى تمويل الاستثمار به خلال الفترة المذكورة .

٣ — أن الزراعة تعتبر مصدراً لقوة العمل فى القطاعات غير الزراعية إذ بلغ عدد الأفراد الذين انتقلوا من الريف للحضر خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٧٠ ما يقرب من ١,٩ مليون نسمة وبلغ رأس المال االبشرى الذى اسهمت به الزراعة نتيجة لانتقال هذا العدد فى الفترة المذكورة حوالى ١٣٠ مليون جنيه . وقد ترتب على انتقال العمل من قطاع الزراعة تغير كبير فى الهيكل الوظيفى فى صالح القطاعات غير الزراعية فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠ ، ففى تلك الفترة حدث توسع كبير فى القطاعات غير الزراعية وبدرجة كافية لاستيعاب نسبة كبيرة من الزيادة فى قوة العمل الزراعية .

جدول (١) الأهمية النسبية للدخل الزراعى وللدخول غير الزراعية فى الدخل المحلى الاجمالى ، نسبة دخل الفرد فى القطاع غير الزراعى إلى تسطيره فى قطاع الزراعة فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠

السنة	الدخل الزراعى		الدخول غير الزراعية		دخل الفرد النقدى* فى قطاع الزراعة	دخل الفرد النقدى** فى القطاعات غير الزراعية	نسبة دخل الفرد فى القطاعات غير الزراعية إلى نظيره فى قطاع الزراعة
	القيمة بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	٪ من الدخل المحلى الاجمالى	القيمة بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	٪ من الدخل المحلى الاجمالى			
					(جنيه)	(جنيه)	
١٩٦٠	٤٠٥,٠	٣١,٥	٨٨٠,٢	٦٨,٥	٢٧,٧	٧٦,٧	٢,٧
١٩٦١	٤٠٢,٧	٢٩,٥	٩٦٠,٨	٧٠,٥	٢٦,٩	٨٠,٧	٢,٩
١٩٦٢	٣٧٣,٠	٢٦,٤	١٠٣٨,١	٧٣,٦	٢٤,٥	٨٤,٢	٣,٤
١٩٦٣	٤٢٥,٢	٢٧,٢	١١٣٧,١	٧٢,٨	٢٧,٣	٨٩,٢	٣,٣
١٩٦٤	٤٧٥,٢	٢٧,٣	١٢٦٤,٦	٧٢,٧	٢٩,٩	٩٥,٩	٣,٢
١٩٦٥	٥٨٢,١	٤٩,٥	١٣٩٣,٦	٧٠,٥	٣٥,٩	١٠٢,٥	٢,٩
١٩٦٦	٦٠٨,٥	٢٨,٦	١٥١٥,٦	٧١,٤	٣٦,٧	١٠٨,١	٢,٩
١٩٦٧	٦١٢,٣	٢٨,١	١٥٦٨,١	٧١,٩	٣٦,٣	١٠٨,٦	٢,٩
١٩٦٨	٦٤٤,٤	٢٩,٥	١٥٤٣,٤	٧٠,٥	٣٧,٥	١٠٣,٨	٢,٨
١٩٦٩	٦٨٨,٣	٢٩,٤	١٦٥١,١	٧٠,٦	٣٩,٣	١٠٧,٩	٢,٨
١٩٧٠	٧٧١,٩	٣٠,٢	١٧٨٠,٩	٦٩,٨	٤٣,٢	١١٣,٣	٢,٦

[أنظر خلفه]

* على أساس أن الازدياد السنوى فى السكان الزراعيين يبلغ ٣٢٥,٤ ألف نسمة خلال الفترة الواقعة بين تعداد ١٩٦٠ وتقديرات ١٩٧٠ .

على أساس ان الازدياد السنوى فى السكان غير الزراعيين يبلغ ٥٢٣,٤ ألف نسمة خلال الفترة الواقعة بين تعداد ١٩٦٠ وتقديرات ١٩٧٠ .

المصدر : جمعت واحتسبت من : (١) البنك الأهلى المصرى — النشرة الاقتصادية — العدد الثالث ١٩٦٩ والعدد الأول ١٩٧٣ ، (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — بحث العمالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية — نتائج دور مايو-١٩٧١ — مرجع رقم ٢٢٢١ نوفمبر ١٩٧٢ .

جدول ٢ – توزيع الادخار المحلى الاجمالى بين القطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ :

السنة	الدخل المحلى الاجمالى		الادخار فى قطاع الزراعة			الادخار فى القطاعات غير الزراعية		
	مليون جنيه	٪من الدخل الاجمالى	مليون جنيه	٪ من الدخل الزراعى	٪من الدخل المحلى الاجمالى	مليون جنيه	٪من الدخل غير الزراعى	٪من الدخل المحلى الاجمالى
١٩٦٠	١٧٥,٩	١٣,٧	٢٤,٣	٦,٣	١,٩	١٥١,٦	١٧,٤	١,٠١
١٩٦١	٢١٠,١	١٥,٤	٢٥,٩	٦,٢	١,٩	١٨٤,٢	١٥,٤	١٣,٥
١٩٦٢	١٦٤,٧	١١,٧	١٥,٥	٤,٢	١,١	١٤٩,٢	١٤,٤	١٠,٦
١٩٦٣	١٩٥,٤	١٢,٥	١٢,٥	٣,١	٠,٨	١٨٢,٩	١٠,١	١١,٧
١٩٦٤	٢٦٣,٨	١٥,٢	٢٧,٢	٥,٨	١,٦	٢٣٦,٦	١٨,٦	١٣,٦
١٩٦٥	٣٠٧,٢	١٥,٥	٣٨,٥	٦,٧	١,٩	٢٦٨,٧	١٩,٢	١٣,٦٠
١٩٦٦	٣٠٩,٦١	١٤,٦	٣٨,٢	٦,٢	١,٨	٢٧١,٤	١٨,٢	١٢,٨
١٩٦٧	٣٧٠,٧	١٧,٠	٤١,٤	٧,٠	١,٩	٣٢٩,٣	٢٠,٩	١٥,١
١٩٦٨	٢٧٠,٩	١٢,٤	٣٧,٢	٥,٥	١,٧	٢٣٣,٧	١٥,٢	١٠,٧
١٩٦٩	٣٤١,٠	١٤,٦	٤٤,٤	٦,٥	١,٩	٢٩٦,٦	١٧,٨	١٢,٧
١٩٧٠	٣٩٥,٠	١٥,٥	٥٦,٠	٧,٤	٢,٢	٣٣٩,٠	١٩,٤	١٣,٣

المصدر : جمعت واحتسبت : (١) جدول (١)

٢ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – السكان والتنمية فى جمهورية مصر العربية – مرجع رقم ٠٨٩٩ أ/ ٧٥ – القاهرة ١٩٧٥ – جدول رقم (٢/٥/٣) ص ٢٢١ .

جدول ٣ — الادخارات والاستثمارات الزراعية فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠ .

السنة	الادخار فى قطاع الزراعة بالأسعار الجارية	الاستثمار فى قطاع الزراعة بالأسعار الجارية*	عجز الادخار عن الاستثمار فى قطاع الزراعة
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
١٩٦٠	٢٤,٣	٢٩,٥	٥,٢
١٩٦١	٢٥,٩	٣٨,٢	١٢,٣
١٩٦٢	١٥,٥	٥١,٩	٣٦,٤
١٩٦٣	١٢,٥	٧٣,٨	٦١,٣
١٩٦٤	٢٧,٢	١٠٢,١	٧٤,٩
١٩٦٥	٣٨,٥	٨٩,٠	٥٠,٥
١٩٦٦	٣٨,٢	٨٢,٣	٤٤,١
١٩٦٧	٤١,٤	٨٢,٢	٤٠,٨
١٩٦٨	٣٧,٢	٦٢,٥	٢٥,٣
١٩٦٩	٤٤,٤	٦٧,٦	٢٣,٢
١٩٧٠	٥٦,٠	٦١,٣	٥,٣
المجموع الكلى فى الفترة ٦١—١٩٧٠	٣٣٦,٨	٧١٠,٩	٣٧٤,١
المتوسط فى الفترة ٦١ — ١٩٧٠	٣٣,٧	٧١,١	٣٧,٤

* يشمل الاستثمار فى الزراعة والرى والصرف والسد العالى .

المصدر : نفس المصدر ص ٢٢٢ .

جدول ٤ — صافى الهجرة الريفية ومعدلها السنوى فى الفترتين ١٩٤٧ — ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ — ١٩٧٠

الفترة	الجملة بالألف نسمة	معدل الهجرة السنوية بالألف نسمة
١٩٤٧ — ١٩٦٠	٨١٣	٦٣
١٩٦٠ — ١٩٧٠	١١٤٠	١١٤

المصدر : ١—حجم الهجرة الريفية فى الفترة ١٩٤٧—١٩٦٠ محتسب من جدول ٤.

٢ — حجم الهجرة الريفية فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠ مستخلص من السكان والتنمية فى جمهورية مصر العربية مصدرجدول ١ .

جدول ٥ — عدد سكان الريف المقدر على أساس معدلات البقاء في الفترة ١٩٤٧ — ١٩٦٠

السنة	عدد المواليد أحياء في مناطق الريف لكل ألف من السكان	عدد الوفيات في مناطق الريف لكل ألف من السكان	الزيادة الطبيعية لكل ألف من السكان الريفيين	عدد سكان الريف بالمليون نسمة
١٩٤٧	٤٨,٧	٢٧,١	٢١,٧	١٢,٦٠٤*
١٩٤٨	٤٥,٠	٢٣,١	٢١,٩	١٢,٨٧٣
١٩٤٩	٤٣,٦	٢٤,١	١٩,٥	١٣,١٥٥
١٩٥٠	٤٥,٢	٢٢,٢	٢٣,٠	١٣,٤١٢
١٩٥١	٤٦,١	٢٢,١	٢٤,١	١٣,٧٢٠
١٩٥٢	٤٦,٧	٢٠,٣	٢٦,٤	١٤,٠٤٩
١٩٥٣	٤٣,٤	٢٣,٣	٢٠,١	١٤,٤٢٠
١٩٥٤	٤٣,٤	٢٠,٨	٢٢,٦	١٤,٧٠٩
١٩٥٥	٤٣,٧	٢١,٩	٢١,٨	١٥,٠٤١
١٩٥٦	٣٩,٢	١٨,٨	٢٠,٤	١٥,٣٦٩
١٩٥٧	٤٩,٤	٢٠,٠	٢٩,٤	١٥,٦٨٣
١٩٥٨	٤٢,٢	١٩,٧	٢٢,٥	١٦,١٤٤
١٩٥٩	٤٥,٢	١٩,٤	٢٥,٨	١٦,٥٠٧
١٩٦٠				١٦,٩٣٣**
				١٦,١٢٠***

* عدد سكان الريف وفقا لتعداد ١٩٤٧ .

** عدد سكان الريف المقدر في عام ١٩٦٠ حسب معدلات البقاء

*** عدد سكان الريف وفقا التعداد الزراعي العام لسنة ١٩٦١ .

المصدر : جمعت واحتسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء التقدير السنوي للاحصاءات الحيوية (المنشورة في جزئين) .

جدول ٦ — تطور العمالة فى قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠ .

السنة	عدد العمال الزراعيين بالألف عامل	الرقم القياسى ١٩٦٠ = ١٠٠	نسبة العمال الزراعيين	عدد العمال غيرالزراعيين بالألف عامل	الرقم القياسى ١٩٦٠ = ١٠٠	اجمالى عدد العمال فى جميع القطاعات بالألف عامل	الرقم القياسى ١٩٦٠ = ١٠٠
١٩٦٠	٣٢٤٥,٠	١٠٠	٥٥,٩	٢٧٦١,٠	١٠٠	٦٠٠٦,٠	١٠٠
١٩٦١	٣٦٠٠,٠	١١١	٥٥,٢	٢٩١١,٩	١٠٥	٦٥١١,٩	١٠٨
١٩٦٢	٣٦٠٠,٠	١١١	٥٤,١	٣٠٥٦,٩	١١١	٦٦٥٦,٩	١١١
١٩٦٣	٣٦٣٢,٠	١١٢	٥٢,٦	٣٢٣٦,٢	١١٧	٦٨٦٨,٢	١١٤
١٩٦٤	٣٦٧٣,٥	١١٣	٥١,٦	٣٤١٢,٠	١٢٤	٧٠٨٥,٠	١١٨
١٩٦٥	٣٧٥١,٠	١١٦	٥١,٤	٣٥٥٣,٤	١٢٩	٧٣٠٤,٤	١٢١
١٩٦٦	٣٨٧٧,٢	١١٩	٥١,٠	٣٧٢٩,٣	١٣٥	٧٦٠٦,٥	١٢٦
١٩٦٧	٣٨٦٤,٦	١١٩	٥٠,٦	٣٧٦٩,٢	١٣٧	٧٦٣٣,٨	١٢٧
١٩٦٨	٣٨٩٢,٤	١٢٠	٤٩,٧	٣٩٣٥,٢	١٤٢	٧٨٢٧,٦	١٣٠
١٩٦٩	٣٩٦٤,٩	١٢٢	٤٩,٢	٤٠٨٦,٣	١٤٨	٨٠٥١,٢	١٣٤
١٩٧٠	٤٠٤٨,٣	١٢٥	٤٨,٩	٤٢٢٦,٤	١٥٣	٨٢٧٤,٧	١٣٧
المتوسط السنوى فى الفترة (١٩٦١ — ١٩٧٠)	٣٧٩٠,٣	—	—	٣٥٩١,٧	—	٧٣٠٢,٥	—

مجموع الزيادة عن سنة ١٩٦٠	٨٠٣,٣	—	—	١٤٦٥,٤	—	٢٢٦٨,٧	—
/الزيادة عن سنة ١٩٦٠	٦٥,٠٪	—	—	٥٣,١٪	—	٣٧,٧٪	٣٧٪
٪ للزيادة عن متوسط عدد العمال فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠	٢١,٢٪	—	—	٤٠,٨٪	—	٣٠,٨٪	—

المصدرا : جمعت واحتسبت من نفس المصدر فى جدول ١ — ص ١٦٦

المراجع

مراجع باللغة العربية

١ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — بحث العالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية نتائج دورة مايو ١٩٧١ مرجع رقم ١ — ٢٢٢ نوفمبر ١٩٧٢ .

٢ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — السكان والتنمية فى جمهورية مصر العربية القاهرة ١٩٧٥ — مرجع رقم ٠٨٩٩/أأ/١٩٧٥

٣ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة وا لاحصاء — الكتاب السنوى للاحصاءات العامة الجمهورية العربية المتحدة — القاهرة — اعداد مختلفة

٤ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — مركز الابحاث والدراسات السكانية السكان — بحوث ودراسات «الهجرة الداخلية للقاهرة الكبرى كعنصر اساسى لنموها السكانى خلال الفترات بين تعدادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦» . ص ٤٥ .

٥ — البنك الأعلى المصرى — النشرة الاقتصادية — الادارة العامة للبحوث والاحصاءات — القاهرة اعداد مختلفة .

مراجع باللغة الانجليزية

El-Badry, M. A. „Trends in the Components of Population Groth in the Arab countries of the Middle East'' Demography1965. PP. 140 — 186.

Ranis, C. and Fei, J. C., „A Theory of Economic Development'' *American Economic Review.* Vol 51. PP. 533—565.

Kuznets,S. „Growth and Contribution of Agriculture : Notes on Meassurments''. *International Journal of Agrian Affairs.* Vol.3, PP. 59 — 7à.